التسلح الجزائري المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة

- التنافس حول التسلح بين الجزائر والمغرب قديم/جديد، ويأتي في سياق توترات جديدة، بلغ التصعيد فيها منحى غير مسبوق. واحتمال توسعه ليشمل العسكري والاستراتيجي وارد؛ ذلك أن عزم إسرائيل إنشاء أول وحدة تصنيع لمسيَّرات "كاميكاز" بتعاون مغربي-إسرائيلي قد يسهم في تغيير معادلة التوازن بين الجارين.

المعضلة المغاربية وفخ القوة الإقليمية

- لقد أدى حادث معبر الكركرات، في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، الذي أعقبه اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، في 10 ديسمبر/كانون الأول 2020، إلى زيادة التوترات بين الجزائر والمغرب. ولم يسبق أبدًا أن بدا خطر المواجهة بهذا القدر من الخطورة منذ حوالي 45 عامًا؛ إذ يشبه إلى حدٍّ كبير فتيلًا ينتظر فقط من يبادر لاشتعاله أولًا.

- القرار الأميركي وما صاحبه من تطبيع للعلاقات بين المغرب وإسرائيل، اعتبرته الجزائر بمنزلة استهداف وتهديد مباشر لها. لذلك كان رد فعلها مزدوجًا، الأول دبلوماسي عن طريق: أولًا: إرسال رسائل إلى موسكو، الغاية منها التحقق من ضمان الحصول على دعم روسيا، المورِّد التقليدي للجيش الجزائري، وثانيًا: من خلال تكثيف الجهود تجاه الإدارة الأميركية الجديدة بهدف إلغاء المرسوم الرئاسي

- أما الثاني فقد اتخذ طابعًا عسكريًّا تهديديًّا، من خلال إجراء مناورات في 17 و18 يناير/كانون الثاني باسم "الحزم 2021" وحظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق في منطقة تندوف، على بعد بضع عشرات من الكيلومترات من الحدود مع المغرب، وكانت مناسبة لاستعراض أحدث جيل من المعدات الروسية (سوخوي سو-30، دبابات تي-72، مروحيات Mi-35، صواريخ إسكندر)، وغيرها

- العديد من المحللين المغاربة طموح الجزائر الشديد في أن تكون القوة العسكرية المهيمنة في المنطقة يفسر جزئيًّا هذا السلوك؛ حيث إنه بفضل العائدات الكبيرة لبيع النفط والغاز تتمتع الجزائر بهامش مناورة أكبر من المغرب؛ حيث من الواضح أنها تهدف إلى إنهاك وتوريط الطرف المغربي في سباق تسلح من خلال محاولة استنزافه ماليًّا واقتصاديًّا، في سبيل بلوغه درجة معينة من توازن القوة النسبي مع الطرف الجزائري، وذلك على حساب قضاياه الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. وهذا التفسير بقابله عند الجزائريين أن صرف الجزائر مبالغ طائلة على التسلح قد لا يضر اقتصادها بل هو مشروع وطبيعي في نظر صاحب القرار السياسي والأمني الجزائري.
- لذلك، فإن "الهدف هو التمكن من خنق المنافس المغربي ماليًّا وإجباره على المجازفة بإنفاق قدر مماثل أو أكثر من الأموال للتسلح، التي ليس في استطاعته تحمل نفقاتها"

- فيما ترى الجزائر أن المغرب ربما يسعى للانتقام من دعمها لجبهة البوليساريو والقضية الفلسطينية، أو فقط لإضعاف مكانتها كقوة إقليمية في إفريقيا، بواسطة التجسس عليها بالتنسيق مع إسرائيل، والقيام بمناورات عسكرية تحاكي سيناريو ضرب بطاريات إس 400 الجزائرية، ثم قيام خبراء عسكريين إسرائيليين بمراقبة الجزائر في الحدود، علاوة على الاعتقاد بوجود موقف لتقسيم البلاد، من خلال تبني المغرب لمطالب حركة استقلال منطقة القبائل، ونقلها إلى النظام الدولي

- **لقد بلغ التصعيد بين البلدين في الآونة الأخيرة منحى خطيرًا وغير مسبوق على مستوى التسلح، ويبقى التساؤل: هل سيؤدي ذلك لحرب مباشرة؟**

- لقد حظي هذا التساؤل باهتمام واسع في دراسة العلاقات الدولية، حول عواقب سباقات التسلح بالتركيز على ما إذا كانت مرتبطة بالحرب أم لا، ولكنها منقسمة حول الإجابة بين من يعتبر سباقات التسلح مدفوعة بالمعضلة الأمنية، ويفسرها النموذج العقلاني، بحيث يعتبرها تسهم في التقليل من الأمن، ومن يعتبر أن سباقات التسلح يقودها خصوم "revisionist" يهدفون إلى تغيير أو وضع حدٍّ لوضع قائم، ويفسرها نموذج الردع، وتسهم في زيادة الأمن.

- في هذا الإطار، ميَّز تشارلز غلاسر من جامعة شيكاغو بين نوعين من سباقات التسلح: تلك التي هي خطرة وتلك التي ليست كذلك. وهو يقدم منظورًا جديدًا لتقييم عواقب تراكم الأسلحة من خلال طرح سؤال مختلف: هل حشد الأسلحة هو أفضل طريقة للدولة لتحقيق الأمن وحماية المصالح الحيوية الأخرى؟ وإذا كانت التهديدات أو البيئة الأمنية الدولية لدولة ما تتطلب حشد الأسلحة، فإن التسلح فضلًا عن الحرب التي قد يثيرها، هو الخيار الأفضل للسياسة العامة للدولة.

- ومع ذلك، إذا كان قرار الدولة بالمشاركة في حملة التسلح غير مطابق بشكل كبير للتهديدات التي تواجهها أو لبيئتها الأمنية، فإن الحشد وأي سباق تسلح يترتب عليه سيقلِّل من أمن الدولة، ويؤكد غلاسر أن هذه السباقات غير المتناسبة مع حجم التهديدات هي التي تجعل الحرب محتملة بلا داع.

- حيث يجري تحديد التهديد أو البيئة الأمنية للدولة من خلال المتغيرات المادية -القوة والتوازن بين الهجوم والدفاع- ومتغيرات المعلومات، وأهمها معلومات الدولة حول دوافع وأهداف خصمها.

- وتعتمد هذه المقاربة النظرية على الواقعية الدفاعية، ولكنها أكثر عمومية، وتتناول الاختلاف في المعلومات حول الدوافع، وقرارات الدول الراغبة في التسلح، فضلًا عن قرارات الباحثين عن الأمن. وفي هذه الحالات، فإن البيئة الدولية أو السياق، وليس سباق التسلح، هي المصدر الحقيقي للخطر

- على سبيل المثال، تشير عدة تقارير إلى عزم إسرائيل على إنشاء أول وحدة تصنيع لمسيَّرات "كاميكاز" بتعاون مغربي-إسرائيلي في المغرب، في خطوة تأتي في إطار تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين البلدين ومن المتوقع أن تشمل البحث والتطوير في المجال السيبراني والمعرفة والتكنولوجيا العسكرية وغيرها. الخطير في الأمر أن اهتمام المغرب بمسيرات "الكاميكاز" راجع بالأساس للنجاح الذي حققته في العام الماضي لأذربيجان في حربها ضد أرمينيا، التي استخدمت على نطاق واسع مسيَّرات "kamikazes Harop" التي طورتها "IAI" الإسرائيلية فضلًا عن طائرات أخرى من نفس النوع، فقد كانت الرباط متحمسة بشكل قوي لهذا العرض، نظرًا لكون خصم أذربيجان في ذلك الصراع هو أرمينيا، التي هي عميل تقليدي للترسانات الروسية، مثلها مثل الجزائر، المنافس الإقليمي للمغرب. حيث تبين حينئذ أنه في مواجهة العدد الهائل من الدبابات الروسية التي اصطفت إلى جانب القوات الأرمينية، تسببت مسيرات الكاميكاز التي طورتها الصناعة الإسرائيلية في أضرار كبيرة

- التسلح بالمنطقة

- يعرف المشهد السياسي والأمني في المنطقة المغاربية في السنوات الأخيرة عدة تغييرات مقلقة؛ حيث أصبحت المنطقة وجهة مهمة لصادرات الأسلحة التقليدية والمتطورة، وفقًا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام لعام 2020، فالجزائر والمغرب هما المستوردان الرئيسيان للأسلحة في المنطقة وفي كل القارة الإفريقية. حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا والرابعة والعشرين بين أكبر مستوردي الأسلحة في العالم. من جهته، احتلَّ المغرب المرتبة الثانية إفريقيا والأربعين في الترتيب العالمي.

توترات جديدة، بلغ فيها التصعيد بين البلدين منحى خطيرًا، دفعت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة تجاه المغرب، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق المجال الجوي في وجه الطائرات المغربية، والرفع من جاهزية الجيش على الحدود...

لقد تنافس المغرب مع الجزائر على التفوق في التسلح لفترة طويلة؛ حيث غالبًا ما تحافظ الجزائر على هيمنتها الكمية في هذا المجال، ويبدو أن وراء ذلك عوامل متعددة يمكن من خلالها تفسير اقتناء الجزائر والمغرب لمعدات الدفاع بوتيرة مرتفعة ومتسارعة، من الاعتبارات الأمنية الداخلية مرورًا بمسألة الهيبة الوطنية وصولًا للتنافس الإقليمي وغيرها.

الإنفاق على التسلح: توازٍ غير متكافئ

- إن التنافس حول التسلح بين الجزائر والمغرب ليس جديدًا، بل انطلق منذ أوائل الستينات، منذ حرب الرمال، ثم من عام 1975 حتى نهاية الثمانينات، عندما هدَّد الصراع في الصحراء بالتطور إلى حرب مفتوحة؛ حيث تضاعفت النفقات في هذا المجال بين الطرفين بين عامي 1974 و1986 من 1.03 إلى 2.43 مليار دولار للجزائر، ومن 887.48 مليون دولار إلى 1.57 مليار دولار بالنسبة للمغرب بعد أن شهدت فترة من الاستقرار خلال التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين، بسبب المناخ الدولي السلمي بعد سقوط جدار برلين والحرب الأهلية التي ضربت الجزائر، لكن سرعان ما استؤنفت المنافسة المحمومة انطلاقًا من عام 2006.

- حتى عام 2020، تصدرت الجارتان قائمة الدول التي تنفق أكثر على الأسلحة في القارة الإفريقية.
- فبحسب التقرير الأخير، "اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2020"، الصادر عن معهد ستوكهولم للسلام، بلغ الإنفاق العسكري الجزائري 9.7 مليارات دولار، بانخفاض قدره 3.4٪ مقارنة بعام 2019، "لكنه ظل إلى حدٍّ بعيد أكبر منفق في شمال إفريقيا وإفريقيا ككل"؛ حيث كان لانخفاض أسعار النفط، بدءًا من عام 2014 وما تلاه من انخفاض في عائدات النفط الجزائرية، تأثير ملحوظ على الإنفاق العسكري الجزائري بحلول نهاية عام 2016. فخلال الفترة 2017-2020، انخفض الإنفاق الجزائري كل عام باستثناء عام 2019، عندما انخفض الإنفاق العام بنسبة 5.3٪.
- من ناحية أخرى، صُنِّف المغرب كذلك من بين الدول التي تنفق أكثر على الأسلحة في القارة الإفريقية.
- وذكر التقرير أنه خلال عام 2020، بلغ الإنفاق العسكري المغربي 4.8 مليارات دولار، بزيادة قدرها 29٪ مقارنة بعام 2019، و54٪ عن الإنفاق العسكري للمملكة في عام 2011.
- ويحتل المغرب المرتبة الأربعين في الترتيب العالمي، والثاني في إفريقيا بعد الجزائر، مع العلم بأنه خلال العام الماضي كان في المرتبة 45 على مستوى العالم. في الوقت نفسه، ظلَّت الجزائر في المرتبة 24 في العالم والأولى في إفريقيا في عام 2020، وهي نفس المرتبة في عام 2019.

وتيرة الإنفاق على التسلح لدى الجزائر والمغرب بين عامي 2010 و2020 بالمليار دولار أميركي على أساس ثابت (2019)

السلاح الروسي/الصيني في مواجهة السلاح الأميركي/الفرنسي

- يبدو أن الجزائر والمغرب ماضيتان في التنافس على شراء الأسلحة المتطورة، الأولى من أجل الحفاظ على التوازن، في حين تحاول الأخرى السير على نفس الإيقاع الذي تسير به الأولى عن طريق التركيز على القيمة النوعية بهدف تحقيق نوع من التوازن النسبي في المنطقة الذي يحول دون وصول أي طرف لمستوى الهيمنة المطلقة.

- فالجزائر والمغرب تمتلكان الجيش الثاني والخامس في القارة الإفريقية على التوالي، ويستثمران بكثافة كل عام في شراء أحدث المعدات، وإذا كانت الرباط تفضل المورِّدين الأميركيين والفرنسيين، فإن الجزائر من جانبها ظلت وفية للروس بالإضافة للصينيين الذين انضموا حديثًا لقائمة أهم مورِّديها الأساسيين.

- بالتالي، فقد دخلت المنطقة في السنوات الأخيرة في خضم صراع روسي/صيني-أميركي/فرنسي على سوق الأسلحة في المنطقة المغاربية.

- وفق إحصائيات الفترة ما بين عامي 2015-2019، استحوذت روسيا على المرتبة الأولى كأكبر مزوِّد للجزائر بالسلاح بنسبة 67% (المرتبة الثالثة بين زبائن روسيا بنسبة 14% بعد الهند والصين)، متبوعة بالصين بنسبة 13% (المرتبة الثالثة بين زبائن الصين بنسبة 9.9% بعد باكستان وبنغلاديش)، ثم ألمانيا بنسبة 11% (المرتبة الثالثة بين زبائن ألمانيا بنسبة 8.1% بعد كوريا الجنوبية واليونان)، وغيرها.
- في نفس الفترة، احتلت الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الأولى في قائمة مزودي المغرب بالأسلحة بنسبة بلغت 91%، متبوعة بفرنسا بنسبة 8.9%، ثم المملكة المتحدة بأقل من واحد بالمئة (0.3%)، وغيرها

- في نهاية يناير/كانون الثاني 2021، أعلنت إدارة التجارة الدولية الأميركية أن المغرب اشترى منظومة دفاع جوي باتريوت أميركية الصنع، المنتج المعني الذي اشتُهر عالميًّا منذ حرب الخليج الثانية، هو نظام صواريخ أرض/جو متوسط المدى مصمم لتحييد التهديدات الجوية للقوى الأجنبية الخارجية؛ الأمر الذي سيضع القوات المغربية في وضع أفضل وربما يسهم في سدِّ الفجوة العسكرية الرئيسية الوحيدة التي تعيشها البلاد تجاه الجزائر، هذه الأخيرة التي جَهَّزت قواتها بأنظمة S-300 SAM الروسية.

- فيما يتعلق بالتنافس حول رادارات المراقبة، طلب الجيش المغربي نظامي رادار من نوع Ground Master 400 من الشركة الفرنسية المصنِّعة Thales، مما يجعله مالكًا لما مجموعه خمسة أنظمة من هذا القبيل، بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يحصل المغرب على سبعة رادارات من نوع AN/TPS-77 من شركة Lockheed Martin الأميركية. وسوف تمنح هذه المشتريات الأخيرة المغرب تغطية متعددة الطبقات للدفاع الجوي مع رادارات قادرة على الكشف عن الأهداف التي لها توقيع رادار منخفض -مثل الطائرات الخفية- والتحليق على ارتفاعات منخفضة جدًّا.

منظومة الدفاع الجوي الروسية إس 300

"باتريوت"..
منظومة الدفاع الجوي الصاروخي

- تصنع النظام شركة "رايثيون" الأمريكية
- تكلفة الصاروخ الواحد بين 3-5 ملايين دولار

16 دولة تمتلك نظام باتريوت

أمريكا	الكويت	قطر
هولندا	تايوان	رومانيا
ألمانيا	اليونان	بولندا
اليابان	إسبانيا	السويد
الاحتلال الإسرائيلي	كوريا الجنوبية	

- يتمكن رادارها من رصد **50** هدفاً
- تحتاج إلى **9** ثوان لإطلاق أول صاروخ بعد اكتشاف التهديد
- تستطيع "باتريوت باك 3 إم إس إي" إطلاق **16** صاروخاً مرة واحدة

يستخدم ضد:
- طائرات الدرونز
- الصواريخ الباليستية
- الصواريخ الاستراتيجية
- الطائرات المعادية

AlkhaleejOnline

المصدر qz.com

S-400
الروسية
vs.
Patriot
الأمريكية
S-400
MIM-104
ارتفاع أقصى للهدف
56 كم
سرعة الهدف
17280 كم/س
مدى الرصد
600 كم لكافة الأهداف
نطاق الإصابة
400 كم
جاهزة خلال 5 دقائق
قادرة على تتبع 160 هدفا وإطلاق 80 صاروخا بآن واحد في 10 ثوان
قادرة على تتبع 125 هدفا وإطلاق 6 صواريخ بآن واحد في 10 ثوان
ارتفاع أقصى للهدف
20 كم
سرعة الهدف
7920 كم/س
مدى الرصد
100 كم للصواريخ
نطاق الإصابة
130 كم
جاهزة خلال 25 دقيقة
RT
arabic.rt.com/infographics

أهم مصدِّري الأسلحة للجزائر والمغرب بين عامي 2015-2019 (النسبة المئوية من إجمالي الواردات)